الأمم المتحدة

A/67/493

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2012
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والستون

البندان ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك

تتشرف البعثات الدائمة لغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة بأن تحيل إليكم الإعلان المشترك لحكوماتنا بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومشكلة المخدرات العالمية (انظر المرفق).

ويأتي هذا الإعلان المشترك في إطار متابعة الإعلانات التي أصدرها رؤساء بلداننا بشأن هذا الموضوع خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) نستور **أوزوريو**
السفير
الممثل الدائم لكولومبيا

(توقيع) غيرت **روزنتال**
السفير
الممثل الدائم لغواتيمالا

(توقيع) لويس ألفونسو **دي ألبا**
السفير
الممثل الدائم للمكسيك

051012 051012 12-52925 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك

نيويورك، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

إعلان مشترك

إن حكومات غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، اقتناعًا منها بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما ما تتوسّل به من عنفٍ لتنفيذ أنشطتها الإجرامية، تمثل مشكلة خطيرة تعيق التنمية والأمن والتعايش في جو من الديمقراطية في جميع البلدان، وبأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لهذه المعضلة على سبيل الاستعجال.

تعلن ما يلي:

١ - إن استهلاك المخدرات غير المشروعة حافزٌ قوي لقيام المنظمات الإجرامية بأنشطتها في جميع أنحاء العالم.

٢ - رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على امتداد العقود الماضية، ما زال استهلاك هذه المواد يزداد باطراد على الصعيد العالمي، مدرًّا بذلك إيرادات كبيرة على المنظمات الإجرامية في العالم قاطبة.

٣ - نظرًا إلى الموارد الهائلة التي تملكها منظمات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، فإنها باتت قادرةً على اختراق مؤسسات الدولة وإفسادها.

٤ - من المهم للغاية تطبيق تدابير أكثر فعالية لمنع تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى المنظمات الإجرامية.

٥ - ما دام تدفق الموارد من مستهلكي المخدرات وتدفق الأسلحة نحو المنظمات الإجرامية لم يفترا بعد، فإن هذه المنظمات ستواصل تهديد مجتمعاتنا وحكوماتنا.

٦ - لذلك، هناك حاجة ملحّة إلى استعراض مدى تركيز المجتمع الدولي حتى الآن على مسألة المخدرات، بغية وقف تدفقات الأموال من سوق المخدرات غير المشروعة.

٧ - يتعين إجراء هذا الاستعراض بكل صرامة ومسؤولية، على أساس قواعد علمية، وصولاً إلى وضع سياسات عامة ناجعة في هذا المجال.

٨ - على الدول أن تكثّف من جهودها لمتابعة تعزيز المؤسسات والسياسات في كل بلد على حدة في مجال منع الجريمة ومعاقبة مرتكبيها؛ وفي ما يتعلق ببرامجها الاجتماعية في ميادين التعليم والصحة والترفيه والعمالة؛ وكذلك في ما يتصل بمعالجة حالات الإدمان حفاظًا على النسيج الاجتماعي.

٩ - على الدول أن تجدد التزامها بأن تكافح بعزم، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة، الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من خلال آليات التعاون الدولي.

١٠ - يتعين على الأمم المتحدة أن تمارس الدور القيادي الذي يليق بها في إطار هذا الجهد، وأن تجري عملية تفكير عميقة تحلل فيها جميع الخيارات المتاحة، بما فيها التدابير التنظيمية أو التدابير المتصلة بالسوق، بغية وضع ضوابط جديدة تحول دون تدفق الموارد نحو المنظمات الإجرامية.

١١ - وفي هذا الصدد، تدعو حكومات غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الشروع على وجه الاستعجال في عملية تشاور تتيح تقييم إنجازات السياسة المتبعة والقيود التي تعيقها، وتتناول أيضا العنف الناجم عن إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها عبر العالم.

١٢ - إننا نرى أن هذه النتائج ينبغي أن تتوّج بعقد مؤتمر دولي يتيح اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بكفاءة الاستراتيجيات والصكوك التي يتوسّل بها المجتمع الدولي في التصدي لتحدي المخدرات وما تجرّه من عواقب.